

العلاقات العراقية العراقية

١٩٥٨ - ١٩٣٠

الدكتور اسرائيل باعجي

كان العراق المستقل في عهد فيصل الاول بن الحسين بن علي . يرثب في توميد علاقاته مع جيرانه ، فقام بمقتد معاهدات صداقة وحسن جوار مع الدول المجاورة له ، ومن بينها شرق الأردن . وفي ٢٩ مارس عام ١٩٣١ م ، قام وفد عراقي بزيارة عمان ، وتقسيم بمشروع معاهدة للصداقة وحسن الجوار بين البلدين ، وبعد أن درسمها السلطان الأردنيون ، وقع عليها كل من نوري نسييد رئيس وزراء العراق وعبد الله سراج رئيس وزراء الأردن وقتذاك (١) ولقد نجحت بريطانيا في تيسير طرق المواصلات البرية بين العراق وشرق الأردن تنفيذاً لمصالحها الاستعمارية . ولم تكن هناك مشاكل حدود بين البلدين (٢) . واتفق العراق وشرق الأردن في سياستهما الخارجية ، وذلك لخضوعهما المشترك لدولة متدبة واحدة ، وهي بريطانيا . ومع أن الأمير عبدالله كان يكبر الملك فيصل الاول بعدة أعوام ، الا أن فيصلاً هو الذي تولى رعاية الأسرة الهاشمية بعد وفاة الحسين بن علي في يونيو ١٩٣١ م ، وذلك لعلاقاته الوثيدة ببريطانيا وشعبيتها في البلدان العربية خارج العراق ، وسعيه لتحقيق فكرة الوحدة العربية بين العراق والشام بما فيها شرق الأردن بيداً أن وفاة الملك فيصل في ٨ سبتمبر ١٩٣٣ م مهدت الطريق للأمير عبدالله لتولي

(١) السيد عبد الرزاق الحسني : تاريخ الوزارات العراقية ، ج ٧ ، (صيدا ، لبنان ١٩٦٨م) ص ١٠٧

(٢) Al-Marayati, A. A : **Diplomatic History of Modern Iraq** , (٢) (New York, 1961), P. 36.

رعاية الأسرة الهاشمية . تلك الرعاية التي كان يتطوع اليها منذ أمد بعيد .
وقد حاول الأمير عبدالله أثناء زيارته المتعددة للعراق (سبتمبر ١٩٣٣م وفبراير
واكتوبر ١٩٣٥م) ، أن يوجد نوعا من التحالف بين العراق وشرق الأردن
في مواجهة المملكة العربية السعودية ، الا انه لم يتجح في ذلك ، اذ اتهمت
الحركة الوطنية في العراق الأمير بموالاته للصهيونية العالمية (١) .

وقد ظل الأمير ينتظر الفرصة المناسبة لفرض نفوذه وسيطرته على
العراق . حتى سغت له تلك الفرصة بقيام رشيد عالي الكيلاني بحركته
ووقوع الاصطدام بين الجيشين العراقي والبريطاني في ٢ مايو ١٩٤١م (٢) .

مرحلة الاخوة والتحالف :

فقد وافق الأمير عبدالله على اشتراك قوات الجيش العربي الأردني في
ضرب حركة رشيد عالي الكيلاني لان الهاشميين كان لهم فيها رأى يختلف عن
موقف مؤيديها في العراق والبلاد العربية الاخرى (٣) . ونجح الجيش
العربي الأردني في القضاء على حركة الكيلاني ، وذلك لان اشتراك الجيش
الأردني كان له أهمية عسكرية فسي العراق ، من حيث خبرة الجنود العرب
بالارض ، وبالنفسية العربية هناك ولكن قيمته الكبرى كانت معنوية ،
فان اشتراك الأردن في القتال ينفي عن بريطانيا تهمة الاحتلال والغدر .
ويعطيها صفة الصديق الملتزم والحليف الذي يلبي الطلب (٤) .

وكان الأمير عبدالله يهدف - من وراء ارسال الجيش الأردني الى العراق
الى الحصول على ما حصل عليه أخوه فيصل من حملته مع لورنس في الحرب
العالمية الاولى : سمعة عظيمة ومكانة دولية ، وملكا أمل عبدالله أنه يشمل
سوريا والعراق معا . وكانت الحملة بالاسم الى عملا هاشميا خاصا ، هدفه
دعم مركز العائلة في العراق ثم تحقيق أمجاد أخرى له شخصيا . ولأنه

(١) كامل محمود خلة : التطور السياسي في المملكة الأردنية

١٩٢١ - ١٩٤٨م ، (القاهرة ١٩٦٩م) ، ص ٣٣٨ - ٣٤٠

(٢) اسماعيل باغي : حركة رشيد عالي الكيلاني . بيروت ١٩٧٤م ، ص ٢٤٦ .

(٣) أنيس صايغ : الهاشميون وقضية فلسطين ، بيروت ١٩٦٦م ، ص ٢٠٠ .

(٤) أنيس صايغ : الهاشميون وقضية فلسطين ، ص ٢٠١ - ٢٠٢ .

نظر الى الحملة من هذه الزاوية ، كان شكره لجنوده عند عودتهم منتصرين ،
« على واجب الطاقة والاخلاص للبيت الهاشمي » (١) . وكذلك كان استقباله
الرسمي للقوات الأردنية العائدة بقيادة جلوب واهدائه له سيفاً ذهبياً تقديراً
لمعله وشجاعة قواته (٢) . وكان لموقف الامير عبدالله اثر سيء في نفس
الشعب العراقي الذي عارض اى اتفاق او تعاون مع الاردن ، ولكن الحكومة
العراقية كانت تجامل الأردن ، وتتعاون معه .

اتسمت علاقات العراق بالأردن بالتعاون خلال الفترة (١٩٤١-١٩٤٧م) .
فقد كان العراق يجامل الأردن في سياسته الخارجية وبخاصة فيما يتعلق
بمشروع سوريا الكبرى . ومن ثم لم يعلن معارضته لمساعي الأمير ، عبدالله
في تحقيق مشروع سوريا الكبرى ، وان كان لم يبارك تلك المساعي سرا ،
بل كان يعرقلها .

وكان الامير عبدالله قد قدم مشروعاً اتحادياً الى بريطانيا هو مشروع
سوريا الكبرى في نفس الوقت الذي قدم فيه العراق مشروع الهلال الخصيب
الذي صاغه نوري السعيد ، وذلك على اثر دعوة ايدن الى توحيد البلاد
العربية (مايو ١٩٤١ ، فبراير ١٩٤٣) (٣) . ولكن بريطانيا لم توافق على
هذين المشروعين ، وحذرت فكرت قيام جامعة الدول العربية . وذلك لان
مشروع الجامعة العربية يؤمن النفوذ البريطاني في منطقة اوسع من المنطقة
التي يشملها المشروعان الهاشميان أولاً ، ولأن فكرة الجامعة كما خططت
لها بريطانيا مطاطة جداً وشكلية ، بينما يدعو المشروعان الى وحدة كاملة
لاتريدها بريطانيا بأي شكل من الأشكال (٤) .

(١) كامل خلة : المصدر السابق ، ص ٣٤٢ .

(٢) Glubb, J. B. : The story of the Arab legion, (London, (٢)
1956) P. 295.

(٣) ممدوح الروسان : العراق والسياسة العربية ، جامعة القاهرة ١٩٧٧م ،
ص ١٨٤ .

(٤) أنيس صايغ : المصدر السابق ، ص ٣٠٩ .

ولكن الأمير عبد الله كان لا يدع فرصة تمر ، الا ويدعو الى تحقيق مشروعه بالرغم من معارضة بريطانيا له ، فقد دعا الى عقد مؤتمر عربي لثي عمان في ابريل ١٩٤٣م ، فعارضته الدول العربية بشل عام (١) ، والعراق بشكل خاص حيث اتصل نوري السعيد سرا بالسفير البريطاني وأبلغه أن الأمير عبد الله ليس هو الشخص المؤهل لرئاسة مثل هذا المؤتمر ، ودعا نوري السفير البريطاني الى صرف النظر عنه (٢) .

وقد شعر الأمير عبد الله بعدم تأييد العراق له فزار نوري السعيد عمان لكي يبذل شكوك الأمير ، ويوضح له بعض الأمور التي يمكن أن تؤدي الى تقارب وجهات نظر البلدين (٣) .

أرسل الأمير عبدالله مذكرة الى الحكومة العراقية (في ٢٤ أغسطس ١٩٤٣م) عبر فيها عن مشاعره تجاه الأحداث في المنطقة العربية ودعا الى السير على سياسة هاشمية موحدة (٤) . وكان الأمير يهدف من وراء ذلك الى اقامة تكتل اقليمي هاشمي يقف في وجه معارضي مشروع سوريا الكبرى وبخاصة مصر ولبنان وسوريا والسعودية (٥) .

وانطلاقاً من هذه الدعوة للتعاون المشترك ، عبر ممثلو شرق الأردن وانفراق عن وجهات نظر متشابهة في اجتماعات القاهرة والاسكندرية ، كما تبادل الأميران عبد الله وعبد الله الزيارات لعاصمة البلدين في السنوات الثلاث ١٩٤٣-١٩٤٥م .

F. O. 371/35045, E 3329/1965/31. Apr. 2nd, 1943 Secret. (١)
Situation Report of Trans Jordan.

F. O. 371/34955, E 1465/506/65 Telegram No. 252 Baghdad (٢)
March 12th, 1943. Cornwallis to F. O.

F. O. 371/35045. Secret Situation Report of Trans Jordan (٣)
3/8/1943.

(٤) الملك عبدالله : الآثار الكاملة ، بيروت ١٩٧٣م ، ص ١٩٨ - ٢٠٨ .

(٥) أنيس صايغ : المصدر السابق ص ٣١١ .

ففى ابريل ١٩٤٤م ، زار الأمير عبد الله بغداد وبحث مع السفير البريطاني وبعض الهيئات محاولة دعمه وتأييده لترشيحه الى عرش سوريا ، ولكن دون جدوى (١) . ومن جهة أخرى زار الأمير عبدالله ونوري السعيد عمان للبحث في ميثاق جامعة الدول العربية وقضية فلسطين (٢) .

وقد أشارت السفارة البريطانية في بغداد خلال تقرير لها بعثته الى لندن بتاريخ ١٩/٣/١٩٤٥م الى مخاوف عمان وبغداد من التقارب والتعاون المصري السعودي وقتذاك . ومن نتائج المعادثات بين ملكي السعودية ومصر على المطالب الهاشمية في زعامة العرب وفي عرش سوريا ، كما ابدت الصحف العراقية تخوفها من هذا الاجتماع الذي ربما يؤدي الى صراع وتناقص مع مصالح الاسرة الهاشمية ، وزادت هذه المخاوف عندما وصلت الأنباء عن اجتماع تشرشل وروزفلت مع الملك عبد العزيز ال سعود والملك فاروق والرئيس القوتلي (٣) .

وفي اكتوبر ١٩٤٥م ، قام الأمير عبد الله بزيارة خاطفة الى بغداد بهدف توحيد الجهود تمكينا للتعاون العراقي الأردني في ضوء المواثيق العربية والبريطانية حتى يؤدي ذلك الى الوحدة أو الاتحاد العربي . كما قام الأمير عبدالاله الوصي على عرش العراق يرافقه نوري السعيد وعدد من الوزراء بزيارة رسمية للأردن ، وجرت بين الطرفين محادثات في الشونة أدت الى صدور تصريح هاشمي مشترك كما جاء في البيان الرسمي ، ونص على اعتصام العراق وشرق الأردن بمبادئ الثورة العربية ومضاعفة الروابط بين الأقطار العربية جميعا تأييدا لميثاق جامعة الدول العربية وتحقيقا لمثل العرب العليا (٤) .
والواقع أن الزيارة كانت تهدف الى بحث مستقبل الاسرة الهاشمية ومستقبل المنروعات الهاشمية الوجدرية (سوريا الكبرى) على وجه الخصوص ووضع

(١) F. O. 371/40042, E 3640/37/93, Confidential No. 225,

Baghdad 8th March, 1944, Cornwallis to Mr. Eden.

(٢) السيد عبد الرزاق الحسيني : تاريخ الوزارات العراقية ، ٦ ، ص ٢٥٠ .

(٣) F. O. 371/46302, E 2177/195/93. Baghdad Mar. 19, 1945,

Cornwallis to Mr. Eden.

(٤) الكتاب الأبيض الأردني ، عمان ١٩٤٧ ، ص ١٢٧-١٥٢ .

اتفاقيات بين البلدين في كافة المجالات (١) .

وعندما أعلن استقلال الأردن أبلغ وزير خارجيته محمد الشريفي العراق نبأ الاستقلال ، ومبايعة الأمير عبد الله ملكا اعتبارا من ١٩٤٦/٥/٢٥ م في برقية بعث بها الى وزير خارجية العراق . فرحبت بغداد بهذا الاستقلال وتبادل الوصي ونوري السعيد البرقيات مع الملك عبد الله ، كما بعث وزير الخارجية بالوكالة توفيق السويدي برقية تهنئة مماثلة (٢) .

وعلى العموم ، فمنذ عام ١٩٤١ ، كانت العلاقات بين العراق والاردن تسير على سياسة التفاهم المشترك بالنسبة لجميع مشاكلهما ، ودفع تقارب البلدين الهاشميين بعاهليهما الى البحث في امكانية توحيد البلدين . وقد استمرت المحادثات التي اشترنا اليها حول ذلك طوال عام ١٩٤٥ . وخلال زيارة الملك عبد الله للعراق في سبتمبر ١٩٤٦ م ، جرت محادثات الوحدة بين القطرين ، واتفق في ذلك المشروع على احتفاظ كل منهما باستقلاله الذاتي ، وتوحيد قواتهما العسكرية والتسليح والتدريب ، اضافة الى توحيد التعليم والسياسة الخارجية ، كما اتفق على أن يقوم ممثل أحدهما في أى بلد اجنبي بتمثيل الجانب الآخر اذا لم يكن له ممثل ، وأن ترفع السفارات والمفوضيات في الخارج علما واحدا هو علم الثورة العربية الكبرى الذي رفع في ثورة الحسين بن علي عام ١٩١٧ م . وجوبه هذا المشروع بمعارضة شديدة في كل من سوريا ولبنان خشية تنفيذ مشروع سوريا الكبرى . وعارضته الجامعة العربية لأنها وجدت فيه تكتلا داخليا يعرقل خططها ، وعارضه العراقيون خشية ربط العراق بمجلة بريطانيا . وازاء تلك المعارضة تجمد المشروع (٣) .

(١) أحمد الشقيري : حوار وأسرار مع الملوك والرؤساء ، بيروت ١٩٦٦ ، ص ١٠٩ .

(٢) السيد عبد الرزاق الحسني : تاريخ الوزارات العراقية ، ج٧ ، ص ٢٠-٢١ وانظر كذلك .

Lord Birdwood : Nuri As-said, (London, 1959) P. 212.

Khadduri, M. : Independent Iraq, (London, 1960) (٣)
P. 343-4.

واستمرت مفاوضات الجانبين الأردني والعراقي مدة من الزمن بعد ذلك ، وأسفرت عن معاهدة «أخوة وتحالف» بينهما . وقد عمل نوري السعيد على تنفيذ المشروع ، تم وقعت المعاهدة في عهد حكومة صالح جبر في ١٥ أبريل ١٩٤٧م (١) .

وقوبلت المعاهدة بمعارضة شديدة من جانب الأحزاب العراقية والمصحف المعارضة ، باعتبار أن المعاهدة تقيم تكتلا من العراق وشرق الاردن يبعد بينها وبين دول الجامعة العربية الأخرى ، وأنها توسع منطقة عمل الجيوش البريطانية عن طريق الجيش الاردني وتحركه في العراق ، وتفتح مجالات جديدة للتدخل البريطاني في أكثر شئون حياة العراق العامة عن طريق اللجان الدائمة التنفيذية التي قضت المعاهدة بتأليفها ، وأن من شأن ذلك قيام العراق بالتزامات مالية واقتصادية لا حدود لها ينوء بأعبائها (٢) . كما جوبهت المعاهدة كذلك بمعارضة بعض النواب والأعيان (٣) ، ولكن دون جدوى .

وقد عارضت السعودية هذا الاتفاق لما أثاره من مخاوفها ، وبخاصة ان الملك عبدالله أعلن في خطاب القاء في العرض العسكري بمناسبة عيد الاستقلال دعوته لعقد مؤتمر في عمان لبحث الأوضاع في الحجاز لدعم ما يسمى بحركة العجاز الحرة (٤) .

وقد اتخذت كل من العراق والاردن بعض الاجراءات لتنفيذ هذه المعاهدة . فقد قرر مجلس الوزراء العراقي زيادة نصيب الطلبة الاردنيين في المعاهد العراقية ، كما قرر تشكيل لجنتين احدهما عسكرية والاخرى مدنية من أجل وضع تلك المواد موضع التنفيذ . وقرر مجلس الوزراء العراقي أيضا قيام قناصل الحكومة العراقية في الأماكن التي لا توجد فيها لحكومة الاردن قناصل برعاية مصالح الاردنيين . وظائف المجلس بضرورة انضمام الاردن للأمم

(١) الحكومة العراقية : وزارة الخارجية ، معاهدة اخوة وتحالف بين مملكة

العراق والمملكة الاردنية الهاشمية (بغداد ١٩٤٧م) ص ٢-٤ .

(٢) اسماعيل باغي : تطور الحركة الوطنية العراقية (١٩٤١-١٩٥٢) ، القاهرة ١٩٧٦ ، ص ١١٥-١١٦ .

(٣) Khadduri, M : Op. Cit., P. 345.

(٤) Wright, Esmond : Abdullah's Jordan, (1947-51) Middle East Journal, Vol. V, (1951) P. 444.

المتحدة (١) .

أما في الجانب الاردني . فقد ألغت الحكومة الاردنية لجنة من وكلاء وزارات الداخلية والمعارف والمالية لمباحثة مندوبي الحكومة العراقية في تطبيق المواد غير العسكرية في المعاهدة الأردنية العراقية وهي تتعلق بالقضاء جوازات السفر وتخفيف القيود الجمركية وتوحيد مناهج التعليم بين القطرين (٢) .

وعلى العموم . فإن المعارضة التي واجهت الملك عبدالله من قبل كل من مصر والسعودية وسوريا ، أغضبت العراق ودفعته الى مساندة شرق الاردن في سياسته بطريقة مباشرة او غير مباشرة باعتبار أن ما يعود بالفائدة على الاردن اليوم يعود على العراق غدا . على حد قول أحد الباحثين العرب (٣) . وقد أضاف أن هذه المعارضة دفعت المملكتين الى تعزيز مركزيهما عن طريق السعي للحصول على مساعدة دولة غير عربية هي تركيا . فقد أكملت المعاهدة الأردنية التركية سلسلة المعاهدات الثنائية بين تركيا والعراق ، (٢٩/٤/١٩٤٦م) فالعراق والاردن (١٥/٤/١٩٤٧م) ثم تركيا والاردن (١١/١/١٩٤٧م) . وعلق الملك عبدالله على المعاهدة الأردنية التركية قائلا : انها سوف تعزز مكانته بين العرب ، كما ستقوى مركز الحلف الهاشمي في الجامعة العربية تجاه الحلف السعودي المصري (٤)

ومهما يكن من أمر ، فإن العراق كان يشعر أنه يتحمل مسؤولية ما يأتي به نظام الحكم في الاردن في نظر الدول العربية ، الأمر الذي اعتبره توفيق السويدي وزير خارجية العراق آنذاك ، تجنيا على الواقع وظلما للعراق . ولذا طلب من الوصي بمناسبة سفره الى القاهرة لحضور اجتماعات مجلس جامعة الدول العربية أن يفهم الجميع بأن شرق الاردن له سياسته الخاصة وأن العراق لا يتحمل مسؤولية عنه ، ان شرق الاردن ليس العراق . وتصرفات شرق

(١) معدوح الروسان : المصدر السابق . ص ١٤٩-١٥٠ .

(٢) جريدة الأخبار : ٢٠/١/١٩٤٨م .

Khadduri, M : "The Scheme of Fertile Crescent Unity" ٢
Chapter IV from the book, The Near East and
Great Powers', Cambridge, 1951, P. 151.

Ibid.

(٤)

الأردن ليست صادرة عن العراق ولا علاقة له بها . ويضيف السويدي أن الأمير عبدالاله الوصي على عرش العراق أيده في اقوال ولكن عبدالاله قال انه لا يستطيع ان يفتح عمه بذلك فتعهد السويدي القيام بهذه المهمة (١) ولم يذكر السويدي شيئاً عن تعهده ذلك ولا عن مدى ما احرزه من نجاح . ولم تظهر معارضة العراق الا في الفترة التي أعقبت حرب فلسطين عام ١٩٤٨ م .

مرحلة التوتر والخلاف (١٩٤٨ - ١٩٥١)

بدأ العراق يحاول الاستقلال في سياسته الخارجية عن الأردن، بل ويأخذ مواقف معارضة ولو على المستوى العلني بهدف مجاملة الدول العربية خلافا لما كان عليه الحال في الفترة السابقة يوم كان يجامل الأردن علناً ويماكسه سرا، أما الآن فقد راح يماكسه علناً ويؤيده سرا . والواقع ان قضية فلسطين كانت السبب الرئيسي لهذا التوتر ، وذلك لان الشعب العراقي كان يتهم حكومته والأردن بالتواطؤ مع العدو الصهيوني في حرب فلسطين مما أدى الى هزيمة الجيوش العربية . فلم يكن موقف العراق الرسمي مع الأردن الا انعكاسا لضغط الحركة الوطنية العراقية يكن الذي اضطر حكومة العراق الى الاتجاه نحو الدول العربية والابتعاد عن الأردن ولو على الأقل علنيا .

ولم تكن معاهدة الاخوة والتحالف المعقودة بين البلدين أساسا لسياسة عراقية اردنية موحدة ، كما أن وضع نصوصها موضع التنفيذ العملي والشكلي كان أمرا بعيدا . فقد كشفت أحداث فلسطين وما رافقها وأعقبها من مشكلات تباين موقف البلدين ، وعدم التزامهما بتنفيذ نصوص تلك المعاهدة .

فعلى اثر توقيع الأردن لمعاهدته مع بريطانيا عام ١٩٤٨ م ، وصفت جريدة «لواء الاستقلال» تلك ، المعاهدة بصك العبودية ، والصك الذي رفضه العراق تفرضه بريطانيا على الأردن . وقامت مظاهرات وطنية صاخبة في بغداد ضد المعاهدة الأردنية البريطانية ، هتفت بسقوط عملاء الاستعمار وحثت الشعب الأردني الشقيق وشجبت دعوة الملك عبد الله لزيارة بغداد (١) .

وعندما دخلت حكومة العراق حرب فلسطين واختير الملك عبد الله قائدا عاما ، أصرت العراق على أن يكون نور الدين محمود قائد القوات العراقية

(١) توفيق السويدي : مذكراتي . نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية . بيروت ١٩٦٨ ، ص ٤٣٠-٤٣٢ .
(٢) جريدة لواء الاستقلال ، ٢٥/٣/١٩٤٨ م .

نائباً للقائد العام الذي راح يتصرف بتوجيه قواته بصفتة قائدا للقوات العراقية في فلسطين والأردن بدون الرجوع الى القائد العام ، من ذلك اعلان الأحكام العرفية في المناطق التي يسيطر عليها ، مما أثار امتياع رئيس وزراء الأردن توفيق ابو الهدى الذي حبر عنه بعدم استقبال الملك فيصل الثاني استقبالا لائفا عند مروره في الأراضي الأردنية قادما من سوريا ولبنان (١) .

وعندما بدأت مفاوضات الهدنة بين الأردن وإسرائيل ، حاول الملك عبد الله التفاوض باسم العراق بخصوص المناطق التي يحتلها الجيش العراقي . فرفضت إسرائيل ذلك الا أن يكون بتفويض من العراق والانسحاب لمسافة (١٥) ميلا خفضت فيما بعد الى ميلين ونصف في منطقة طولها (٥٥) ميلا (٢) . وفي فبراير ١٩٤٩م ، زار الملك عبدالله المنطقة المرموز لها (ج ٣ H) حيث اجتمع بالامير عبد الله الوصي على عرش العراق ، واعلن في نهاية الاجتماع رفض العراق توقيع هدنة مع إسرائيل وقرر سحب قواته مخولا الأردن التفاوض مع إسرائيل . كما طلب العراق من الأردن أن لا يتحدث باسمه في مفاوضات الهدنة في رودس ، واكتفى بالقول بأن العراق يقبل ما تقبله الدول العربية المجاورة من شروط الهدنة (٢) .

ويبدو ان العراق وافق مكرها على سحب جيشه من فلسطين ، اثر ورود انباء من سفير العراق في لندن تفيد بأن الاسرائيليين ينوون الهجوم على القوات العراقية بالتفاهم مع الملك عبدالله مثل ما هاجموا القوات المصرية في النقب (٤) .

واذا كانت مجريات حرب ١٩٤٨م ، ومفاوضات الهدنة في اوائل عام ١٩٤٩م ، لم تصل بالعلاقات العراقية الأردنية الى درجة القطيعة أو الخلاف المكشوف . فان الخلاف حول مستقبل القسم الغربي من فلسطين (سواء بتشكيل حكومة عموم فلسطين الذي أيده العراق أو بضم القسم الغربي من فلسطين الى الأردن) أوصل العلاقات الى درجة المعارضة والمصادمة العلنية .

(١) المركز الوطني لحفظ الوثائق : تقرير المفوضية العراقية في عمان ، ملف ت/٥/٥ بتاريخ ١٢/٨/١٩٤٨م وثيقة رقم ٧٢ .
(٢) Lencowski, G : **The Middle East in the World Affairs**, (New York, 1958), P. 512.

(٣) خيرية قاسمية : أوراق موني عبد الهادي الخاصة ، بيروت ١٩٧٤م ، ص ١٥٩-١٦٧ .
(٤) أنيس صايغ : الهاشميون وقضية فلسطين ، بيروت ١٩٦٦م ، ص ٢٨٣ .

ففي سبتمبر ١٩٤٨ م . تبنت الحكومة المصرية فكرة اقامة حكومة عربية في فلسطين يطلق عليها اسم « حكومة عموم فلسطين » ويعين أحمد حلمي باشا حاكما عليها ، وتسلم اليها المناطق الفلسطينية المحتلة من قبل الجيشين الأردني والمصري . وانتخب الحاج أمين الحسيني رئيسا للمجلس الوطني الفلسطيني في ١٠/١٠/١٩٤٨ م . فاعترفت بها كل من حكومات المملكة العربية السعودية ومصر وسوريا ولبنان والعراق ، وعارض الأردن بشدة هذه الحكومة وهدد باتخاذ أقصى الاجراءات التي من شأنها احباط هذه الفكرة (١) . وترجع معارضة الاردن لقيام هذه الحكومة الفلسطينية الى رغبتها في ضم القسم الغربي من فلسطين اليها استنادا الى الوعود البريطانية في عامي ١٩٣٧ م ١٩٤٨ م (٢) . والواقع ان فكرة تشكيل حكومة فلسطينية كانت تراود افكار الساسة العرب بما فيهم العراقيين ، اذ أن فاضل الجمالي اقترح دولة عربية فلسطينية - اثر صدور تقسيم فلسطين (٢٩ نوفمبر ١٩٤٧ م) - تعترف بها الحكومات العربية على أن تسند رئاستها للحاج أمين الحسيني (٣) .

وحذر الملك عبد الله أحمد حلمي باشا من قبول تشكيل الحكومة الفلسطينية ، وأبرق الى رياض الصلح ينتقد قيام حكومة عموم فلسطين ويتهم الهيئة العربية العليا بقبول تقسيم فلسطين . كما عقد مؤتمر في عمان في الاول من أكتوبر ١٩٤٨ م ، فوض الملك عبدالله التحدث باسم الفلسطينيين (٤) .

وفي أول ديسمبر عام ١٩٤٨ م ، عملت حكومة الأردن على عقد مؤتمر أريحا لضم القسم الغربي من فلسطين (الضفة الغربية) الى المملكة الاردنية الهاشمية . وقد أصدر المؤتمر عدة قرارات بضم الضفة الغربية الى الأردن . وقد أثارت قرارات مؤتمر أريحا عاصفة من الاستياء في جميع البلدان العربية ، وطالبت حكومتا مصر والسعودية باقصاء الأردن من جامعة الدول العربية . وعقد الوصي عبد الاله اجتماعا مع كبار المسؤولين في الحكومة العراقية ، وجرى البحث فيه حول تطورات قضية فلسطين وقرارات مؤتمر أريحا ، فأجمعت الكلمة على وجوب ارسال وفد الى عمان لاقناع الملك عبد الله بضرورة التريث ، وعدم التسرع بوضع هذه القرارات موضع التنفيذ ، وتشكل الوفد من نوري السعيد وجميل المدفعي وجلال بابان ، فبدلوا مجهودا حميدا

(١) السيد عبد الرزاق الحسني : تاريخ الوزارات العراقية ج٨ ص ٣٥ .

(٢) Kirk, George : The Middle East, (1945-50), P. 290.

(٣) المركز الوطني لحفظ الوثائق : ملفات / ١٢/٢ ، وثيقة رقم ٦٧ بتاريخ ١٩٤٧/١٢/٣ م

(٤) ممدوح الروسان : المصدر السابق ص ١٥٦ .

وناجحا لدى العامل الأردني لوقف تنفيذ قرارات مؤتمر أريحا . وقد وافق الملك عبد الله على تأجيل المصادقة على قرارات المؤتمر الى أجل غير مسمى بشرط أن تمتنع الدول العربية عن تقديم أية مساعدة الى حكومة عمسوم فلسطين (١) .

ولم تحدد الحكومة العراقية موقفها الرسمي من مؤتمر أريحا وقراراته ، فأشارت بالتلميح دون التصريح ، مما دفع بعض النواب في المجلس النيابي الى مهاجمة الحكومة العراقية ، وكذلك تعرضت الحكومة لمهاجمة الصحف الوطنية المحلية (٢) . فاضطرت الحكومة العراقية الى تحديد موقفها على لسان رئيس وزرائها - في مجلس النواب بأنها لا تعترف بمؤتمر أريحا ولا بأي قرار أصدره سابقا أو لاحقا ، فالحكومة العراقية سياستها منسجمة مع سياسة الجامعة العربية ، ولا يمكن أن تشد في وقت من الأوقات عن مقررات الجامعة وعن مقررات مجلس الأمة العراقي (٢٨ نوفمبر ١٩٤٨م) التي تقضى بوضع خطة سياسية وعسكرية موحدة للدفاع عن فلسطين وتحريرها من الغزاة الصهيونية (٣) .

ومما يجدر ذكره ان بريطانيا كانت - كما اشرنا - تؤيد ضم الضفة الغربية الى الاردن ، وهي التي دعت الى ذلك في مشروع تقسيم فلسطين الذي وضعته لجنة بيل عام ١٩٣٧م اثر ثورة فلسطين الكبرى ١٩٣٦م كما دعت الاردن بذلك عام ١٩٤٨م بعد توقيع المعاهدة بين الطرفين (٤) . وقد كان هذا الموقف الانجليزي يؤثر على موقف حكومة العراق الرسمي فيجعلها تؤيد سرا خشية غضب الشعب العراقي وثورته على الحكم .

أما موقف مصر المعارض لمؤتمر أريحا وقراراته فيقوم على أن ضم الجزء الغربي من فلسطين الى مملكة شرق الأردن من شأنه أن ينسد التوازن القائم بين الأقطار العربية ، ولا يجوز اقتسام هذا الجزء بين الدول العربية المجاورة . لأن حلا كهذا يفسع المجال لأعداء العرب كي يشنوا عليها هجمات شعواء ويصغرونها بانها حاضت الحرب الفلسطينية لكسب المغنم (٥) .

(١) السيد عبد الرزاق الحسني : تاريخ الوزارات العراقية ، ج ٨ ص ٣٦ - ٣٧ .

(٢) جريدة صوت الأهالي : ١٢/٢٦/١٩٤٨م .

(٣) محاضر مجلس النواب . الاجتماع الاعتيادي لسنة ١٩٤٨/١٩٤٩م .

ص ١٣٣ وانظر كذلك محاضر مجلس الاعيان لسنة ١٩٤٨م ، ص ١١٣ .

(٤) نجيب الأرنؤازي : عشر سنوات من الدبلوماسية ج ١٠ ، بيروت ١٩٦٣م . ص ١٩٩ - ٢٠٠ .

(٥) محسن فائر القصري : حرب فلسطين عام ١٩٤٨ . ج ١ ، القاهرة ١٩٦١م ، ص ١٩٩ - ٢٠٠ .

وقد أوضح عبد المنعم مصطفى رئيس الوفد المصري في مفاوضات لوزان لعقد اتفاقيات الهندية سياسة حكومته قائلا : ان سياسة حكومته تقوم على أساس اقامة حاجز بين اسرائيل ومصر ، وبينها وبين شرق الأردن ويمكن تحقيق ذلك بجعل النقب الشمالي والجنوبي عربيا ، عربيا فلسطينيا وليس عربيا مصريا أو عربيا أردنيا ، وان اقامة هذا الحاجز بين اسرائيل ومصر في النقب بأسره ستساعدنا على أمرين :

١- توطين جزء كبير من اللاجئين في فلسطين بالذات ٢- جعل الاجزاء **العربية** من فلسطين جديرة بالاستقلال الامر الذي سيمنع شرقي الأردن من ان يضم اليه المثلث الفلسطيني (١) .

واذا كانت مفاوضات الهدنة عام ١٩٤٩م مقرونة بالأحداث التي جرت في سوريا قد فرضت هدنة مؤقتة بخصوص ضم الضفة الغربية ، فان هذه المعركة قد تجددت بمناسبة اجتماعات جامعة الدول العربية في مارس ١٩٥٠م، وبخاصة بعدما أشيع أن الملك عبد الله يفاوض اسرائيل لعقد صلح منفرد . فطالبت مصر طرد الأردن من الجامعة ، واستغل مصطفى النحاس رئيس وزراء مصر فرصة تغيب الأردن عن الاجتماع ، واقترح دعوة أحمد حلمي رئيس حكومة عموم فلسطين لحضور الدورة فاقر الاقتراح ، الأمر الذي حمل عبد الله على تغيير موقفه فأصدر أمره الى وزيره في القاهرة بهاء الدين شوقان بحضور الجلسات على أن يمتنع عن المناقشة اذا ما قرر المجلس الغرض في موضوع التسوية الاقليمية في فلسطين (٢) .

وحاول العراق - دون جدوى - أن يشن الملك عبد الله عن عزمه في التصح وفي ضم الضفة الغربية الا باستشارة سكانها ، ونصحته بالتعاون مع الجامعة العربية . الا أن ملك الأردن مضى في اجراءات ضم الضفة الغربية واعلن توحيد الضفتين رسميا في ٢٥ أبريل ١٩٥٠م واعلان قيام المملكة الأردنية الهاشمية (٣) .

فدعت مصر اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية الى عقد اجتماع في ٩ مايو ١٩٥٠م ، وفوض توفيق السويدي-وزير خارجية العراق وممثلها في اجتماعات اللجنة السياسية - بالاتصال بالملك عبد الله نيابة عن الجامعة العربية ليسأل الملك فيما اذا كان يوافق على اعتبار فلسطين العربية ودعوة لدى المملكة الأردنية الى أن تتم تسوية مشكلة فلسطين تسوية نهائية . كما

(١) هادل مالك : من رودس الى جنيف ، بيروت ١٩٧٤ ، ص ٨١-٨٢ .

(٢) Lenzowski, G : Op. Cit., P. 512.

(٣) Wright, Somond : Abdullah's Jordan, Middle East Journal Vol. V (1951), P. 457-460.

أبرق ممثل الاردن الى الملك يرجوه الموافقة . فلما تلک الاردن طالبت مصر بتنفيذ قرار فصل الاردن من الجامعة . فوافقت اللجنة في ١٥ مايو ١٩٥٠م بالاجماع على قرار ينص على ان اتحاد الاردن مع القسم الغربي من فلسطين يعتبر نقضا لقرار جامعة الدول العربية بشأن فلسطين وسلامتها الاقليمية بتاريخ ١٤ أبريل ١٩٥٠م . ولكن العراق واليمن رفضا الموافقة على العقوبة الواجب توقيعها على الاردن وهي الفصل من الجامعة ، في حين وافقت السعودية ومصر وسوريا ولبنان ، وأرجىء تنفيذ القرار الى اجتماع يعقد في يونيو (حزيران) (١) .

ولقد وصف ينعام (Yenam) موقف العراق بالفتور . وبأنه لا يتناسب وموالة العراق وتأييده للاردن ، وأقل مما كان يتوقعه الملك عبد الله (٢) . في حين كان موقف مجلس النواب العراقي أكثر تأييداً للاردن ، فقد أرسل المجلس المذكور برقية تهته الى نظيره الأردني (٣) . ولكن رئيس الوزراء توفيق السويدي كان يتخذ موقفا معتدلا ومستقلا في سياسة العراق عن الاردن خشية أن تتأزم علاقات العراق مع مصر وبخاصة ان حكومته كانت وقتذاك قد قررت اسقاط الجنسية عن يهود العراق المهاجرين الى اسرائيل . فالتزم العراق بالنسبة لعلاقة الاردن مع الجامعة العربية دور الوسيط .

وأرسلت الحكومة العراقية صالح جبر وزير الداخلية الى عمان للتوسط في حل الأزمة . وقد علقت جريدة «اليقظة» العراقية على ذلك بقولها «ليس من المستبعد فيما اذا أسرت الاردن على موقفها وواصلت العراق موقفها المانع المتردد محاولة التوفيق تارة ، والانضمام الى الاردن تارة اخرى ، ليس من المستبعد ان تفاجأ بحلف عسكري واقتصادي بين دمشق والقاهرة والرياض وتبتسى الاردن والعراق في عزلة قاتلة تحت نير بريطانيا » (٤) . وهذا ما تحقق بالفعل عام ١٩٥٥م .

كما زار صالح جبر دمشق وبيروت اضافة الى عمان ليخفف من حدة التوتر ، ثم رافق السويدي الى اجتماعات مجلس الجامعة العربية في القاهرة ، ونجح في اسكات معارضة الدول العربية لموقف الاردن في ضمه القسم الغربي

(١) السيد عبدالرزاق الحسني : تاريخ الوزارات العراقية ، ج ٨ ، ص ١٧٣ .
(٢) Yin'am, S : Iraq Politics, (1948-1952), Middle Eastern
pec., 1952, PP. 356-52.

(٣) محاضر مجلس النواب العراقي لعام ١٩٤٩/١٩٥٠م محضر الجلسة

الاربعين بتاريخ ٦/٣/١٩٥٠م ص ٦٠٠ - ٦٠١

(٤) جريدة اليقظة العراقية . ٢٩/٥/١٩٥٠م .

من فلسطين^(١) . وذلك بعد ان عرض وثيقة من لجنة التوفيق الدولية جاء فيها :
ان مصير القسم الغربي من فلسطين أمر يمتني يعني العرب وحدهم ، وإذا أصرت
اللجنة على معرفه مصيره ، واضطر الوفد الأردني ان يقول ان القسم الغربي
في فلسطين لا يصلح ان يكون كيانا مستقلا بذاته ، فان الوفود العربية الأخرى
تشكت عن ذلك ولاتعارض ، (٢) . وفي هذا اشارة الى احتمال قيام اسرائيل
باحتلال الضفة الغربية ، ومن ثم فلداعي لاثارة هذا الموضوع ومن الافضل
ان تكون متحدة مع الاردن .

ولقد استمرت المساعي والزيارات المتبادلة بين البلدين ، فزار سمير
الرفاعي وزير البلاط ومحمد الشريقتي وزير الخارجية بغداد في ٢٤ (حزيران)
١٩٥٠م ، واجتمعا بالوصي ورئيس الوزراء ووزير الداخلية ، وشرحا لهم
رأى الملك عبدالله في توحيد الضفتين ، كما قام الوصي بصحبه وزير الداخلية
بزيارة عمان في ٢٦ يونيو (حزيران) لبذل مساعيها لاقتناع الملك عبدالله
بمسامرة الظروف ، وبقيت قضية موقف الأردن من الجامعة بين الأخذ والرد
حتى سويت (٣) .

والواقع ان هذه الزيارات لم يكن هدفها بحث علاقة الاردن مع الجامعة
العربية فحسب ، بل كانت لها أهداف أخرى تتعلق بمحاولة تقوية الروابط
بين البلدين فسي مشروع وحدة او اتحاد . فقد عرض كل فريق مشروع اتحاد
ولكنهما بساءا بالفشل (٤) .

ومن المدهش حقا أن الدول العربية قد أثارت مشكلة في ضم الضفة
الغربية الى الأردن ، ولم تحاول أن ترفع البديل . وهل يمكن اقامة دويلة صغيرة
عانجة عن مواجهة جارتها اسرائيل ؟ وهل يمكن أيضا أن تقوم دولة فلسطينية
تضم الضفة الغربية وغزة ؟ ان هذا أمر ممكن اذا كانت نية الحرب مع اسرائيل
نائمة ، وكانت الدول العربية مستعدة للاستمرار في محاربة اسرائيل عبر
الضفة الغربية وغزة . اما ان كان ذلك غير واقع بالفضل فان ضم الضفة
الغربية في حدوداته لا يستدعي هذه الخصومة . وقد ثبت أيضا فشل حكومة عموم
فلسطين منذ ولادتها ، اذا قصر عملها على اصدار جواز سفر لسكان غزة
فقط . ولم تحاول الدول العربية دعمها بشكل جدي بحيث يمكنها ممارسة

(١) ممدوح الروسان : المصدر السابق ، ص ١٦٥ - ١٦٦ .

(٢) المركز الوطني لحفظ الوثائق : لجنة فلسطين لعام ١٩٤٨ - ١٩٥٠م
ملف ٧/٨ وثيقة رقم ١٨ .

(٣) السيد عبد الرزاق الحسني : تاريخ الوزارات العراقية ج ٨ ، ص ١٧٤ .

(٤) المصدر السابق ، ص ٢١٩ - ٢٢٠ .

مملها على الاقل في قطاع غزة . والتجديد بالذكر ان من الصعب قيام هذه الدولة واسرائيل تشطرها الى قسمين شرقي (الضفة الغربية) وغربي (قطاع غزة) . ولذلك كان محكوما على هذه الحكومة بالفشل .

اما الاحزاب العراقية فقد استنكرت قرار الضم ، وطالبت بفصل الاردن من جامعة الدول العربية ومقاطعتها اقتصاديا كما تقاطع اسرائيل . كما طالبت الحكومة العراقية برفض القرار (١) . بينما أيدت امريكا وبريطانيا اجراءات الاردن ، ولما صدر قرار الجامعة العربية في ١٥ مايو ١٩٥٠ بطرد الأردن من الجامعة أسرع سفيريهما بمقابلة مصطفى النحاس باشا رئيس وزراء مصر . وأعربا عن رغبتهما في عدم الاجهاز على المملكة الاردنية الهاشمية وفصلها من الجامعة (٢) .

وعلى اثر ذلك ، أصدرت الدول الغربية الكبرى الثلاث بيانا في ٢٥ مايو ١٩٥٠ . دعت فيه الى المحافظة على الأوضاع الراهنة وفقا لخطوط الهدنة . ولقد تعددت الأقوال حول أهداف هذا البيان فذكرت بعضها أن البيان الثلاثي يهدف الى منع استئناف القتال بين الدول العربية واسرائيل ، في حين ذكرت مصادر أخرى بان البيان يهدف ايضا بالاضافة الى ما سبق - منع الاعمال العدائية بين الدول العربية نفسها ، وتوفير حماية للاردن من أية اجراءات تأديبيه قد تتخذها دول الجامعة العربية (٣) .

واذا كانت العلاقات العراقية الأردنية قد تميزت تجاه قضية ضم الضفة الغربية بالفتور كما قال «نعمان» أو بالميوعة والتردد كما قالت الیقظة «أو بالتأييد المعنوي كما قال «النصايغ» (٤) فان صلابة هذه العلاقات انكسرت في موضوع تدويل مدينة القدس .

فقد رفض العراق تدويل مدينة القدس اثناء بحث فكرة التدويل في مجلس الوصاية التابع للأمم المتحدة في مطلع عام ١٩٤٨م (٥) كما عارض العراق والدول العربية المشروع البريطاني الذي ينص على تدويل القدس (١) جريدة لواء الاستقلال ، ٢٣/٤/١٩٥٠م . جريدة صوت الاهالسي ١٦/٥/١٩٥٠م .

(٢) نجيب الأرمنازي : المصدر السابق ، ص ٢٥٠ .

(٣) حول البيان الثلاثي وأهدافه انظر .

King, G : The Middle East (1945-50), P. 224.

Seal, Patrick : The struggle for Syria, (London, 1966)

(٤) ممدوح الروسان . المصدر السابق ، ص ١٦٨ .

(٥) المركز الوطني ، ملف ت ١١/٢ لعام ٤٧-٤٨م ، وثيقة رقم ١٦٥ .

بتاريخ ١٨/٢/١٩٤٨م .

وحماية الأماكن المقدسة^(١) وعارض العراق كذلك فكرة التدويل خلال اجتماعات لجنة التوفيق الدولية بينما أيدت بعض الدول العربية تدويل القدس كوسيلة لحماية القدس من قبل الأمم المتحدة بحجة أن الدول العربية ضعيفة ولا تستطيع حماية المدينة إذا حاول اليهود الاستيلاء عليها بكاملها^(٢) . ولكن العراق بعد كل ذلك عاد فوافق على التدويل بحجة المحافظة على القدس بعد أن فشلت المحاولات في جعلها عربية وأوصى تقرير لجنة التوفيق الدولية بتقسيمها إلى قسمين عربي وإسرائيلي ، وفي نفس الوقت رفضت إسرائيل تدويل القدس . وأعلنت عن جعل القدس عاصمة لها في ٢٣ يناير ١٩٥٠ م^(٣) .

وكان رد فعل إسرائيل بإعلان مدينة القدس عاصمة لها ، قد قلل من قيمة قرار الأمم المتحدة الخاص بتدويل القدس^(٤) . ولذا طالب فاضل الجمالي مندوب العراق في هيئة الأمم بجعل القدس عربية ، وعرض القضية على الجمعية العمومية للأمم المتحدة ، وعارض الملك عبد الله فكرة التدويل ، وأرسل إلى الجمالي برقية يشجب فيها موقفه ويعلمه بأن التدويل فيه خراب البلد المقدس ، ولن تقوم للعرب قائمة الأيوحدة سوريا واتحادها مع العراق^(٥) .

وفي عام ١٩٥١ م تبادل المسؤولون في البلدين الزيارات ، ودارت المحادثات حول إمكانية توحيد البلدين . ولكن اغتيال الملك عبد الله حال دون ذلك ، كما أن العراق لم يكن راغبا ولا جادا في ذلك ، وحتى لو كان راغبا فيه فإنه لم يكن قادرا على تحقيقه لأسباب عربية ودولية وداخلية^(٦) .

ولما اغتيل الملك عبد الله في ٢٠ يوليو ١٩٥١ م ، قرر مجلس الوزراء العراقي إعلان الحداد مدة ستة شهور تنفيذا لرغبة الوصي ومدة أربعين يوما في دوائر الحكومة وتنكيس الأعلام لمدة سبعة أيام ، وتشكيل وفد للتعزية

(١) خيرية قاسمية : أوراق عوني عبد الهادي الخاصة ، ص ١٦٥ .
(٢) المركز الوطني لحفظ الوثائق : لجنة التوفيق الدولية ، ملف ع/٢٧٢/
١٣/٣٦ برقيتنا المفوضية العراقية في بيروت رقم ٣٤،٣٠ بتاريخ ٢٥،٢١
١٩٤٩/٣/ .

(٣) فاضل الجمالي : ذكريات وعبر ١٩٦٥ م ، ص ٥٤ ، ويقول الشقيري أن الدول العربية وافقت على قرار التدويل لأن الدستور الذي وضعت له لجنة التوفيق جاء معظمه لصالح العرب . انظر أحمد الشقيري : اربعون عاما في الحياة العربية والدولية بيروت ١٩٦٩ م ص ٣١٨-٣٢١ .

(٤) Kirk, G : Op. Cit., P. 308.

(٥) فاضل الجمالي : المصدر السابق ص ٥٤-٥٥ ، مذكرات الملك عبد الله : الآثار الكاملة ص ٢٤٤-٣١٦ .

(٦) ممدوح الروسان : المصدر السابق ، ص ١٧٣ .

من رئيس الوزراء وعضوين من مجلس النواب وعضوين من كل حزب من الأحزاب وفصيل من الجيش العراقي للاشتراك في تشييع الجثمان (١) .

وعلى اثر وفاة الملك عبد الله مبرت اشاعات مفادها ان الأمير عبد الله سعى لدى الانجليز لتنصيبه وصيا على العرش الأردني توطئه لتتويجه على البلاد ولكن الأردن أحبط المحاولة . وخلف طلال عبد الله في عرش الأردن ، وتدعمه السعودية ، بينما كانت رغبة بريطانيا تتجه نحو الأمير نايف . وكان الصراع يدور حول اتحاد الأردن مع العراق وتبعيته للملك العراق . على أن يكون ملك العراق رئيسا للاتحاد ويعين ملك الأردن نائبا للرئيس . ويبدو أن الاتفاق قد تم بتتويج طلال ملكا على الأردن لفترة مؤقتة حتى يتسنى لابنه القاصر الأمير حسين ان يصبح وليا للعهد وبالتالي يسهل المناداة به ملكا في حالة تنازل والده عن العرش . وعند ما يتوج الملك حسين يعلن انضمام الأردن للعراق وقبوله منصب نائب الملك رئيس الاتحاد . كما سعى العراق لدى طبقات الشعب الأردني للتأثير في الانتخابات النيابية بهدف اعلان الاتحاد بين الأردن والعراق ، ولكن توفيق أبو الهدى رئيس الوزراء الأردني وجلوب باشا قائد الجيش الأردني قد أحبطا مساعي العراق بهذا الشأن (٢) .

ولم يلبث الملك طلال ان تنازل عن العرش لولده حسين ، بعد ثلاثة اشهر فقط من توليه الحكم لان بريطانيا لم تكن راضية عنه ، وأصبح الملك حسين ملكا على الأردن .

مرحلة التعاون المشترك (١٩٥١-١٩٥٤ م)

تأثرت العلاقات العراقية الأردنية في عهد الملك حسين بعاملين : الأول ، العلاقات الاسرية بين البيتين المالكين التي كان يشوبها شيء من الشك وعدم الثقة وبخاصة من قبل الفرع الهاشمي في الأردن . والعامل الثاني علاقات العراق مع الدول العربية الأخرى وبخاصة سوريا ومصر . فقد كانت علاقات العراق مع الأردن مكتملة ومتداخلة للعلاقات العراقية السورية ، اذ كان الأردن مفتاح التدخل العراقي في سوريا وبخاصة التدخل العسكري ، وما يتبع ذلك من توتر في علاقات العراق مع مصر والسعودية (٣) .

(١) المركز الوطني لحفظ الوثائق : قرار مجلس الوزراء ، ج ١/٧/١٩٥١

بتاريخ ٢٠ ، ١٩٥١/٧/٢٢ .

(٢) ممدوح الرومان : المصدر السابق ص ١٧٤ ، ٣٩٣ .

(٣) السيد عبدالرزاق الحسني : تاريخ الوزارات العراقية ، ج ٨ ، ص ٣٠ .

وعلى العموم ، فإن سياسة الأردن الخارجية كانت مستقلة ، ولم تكن تابعة لسياسة العراق ، إذ أن حكومة الأردن قد حرصت على اتباع سياسة متوازنة فلم تورط نفسها في الصراع العراقي المصري أو الصراع العراقي السوري . وإن كانت تتظاهر بالميل الى أحد الطرفين إلا أن ميلها لم يصل الى درجة الانحياز (١) .

ففي ٢٠ يونيو عام ١٩٥٣م ، قام الملك حسين يرافقه رئيس الوزراء فوزي الملقى بزيارة رسمية الى بغداد ، وقد رد الملك فيصل الثاني الزيارة في ٨ أغسطس ١٩٥٣م ، وأعقبها زيارة وفد اقتصادي أردني برئاسة حكمت المصري وزير الزراعة الأردني للتفاوض مع الحكومة العراقية بشأن مساعدة الأردن مالياً . وكادت المفاوضات تنجح لولا معارضة الرأي العام العراقي لها مما أدى الى استقالة وزارة المدفعي ، فلما جاءت وزارة الجمالي واصلت المفاوضات مع الوفد الأردني حيث توصلوا الى اتفاق أوضحه قرار مجلس الوزراء في ٢٩ سبتمبر ١٩٥٣م (٢) .

أشار القرار الى زيارة الوفد الأردني الى العراق بهدف تقديم مساعدات مالية للأردن ، وطلب مساهمة العراق حكومة وشعباً في المشاريع الاقتصادية الأردنية وفتح فروع للمصرفين الصناعي والزراعي العراقيين في الأردن ، وتقديم المساعدات الى القرى الامامية في الأردن . وترك باب المفاوضات مفتوحاً بين حكومتى البلدين فيما يتعلق بالقرض والمساهمة في المشروعات الاردنية الكبيرة كالبوتاس (٣) .

ولكن المعاداة الأردنية العراقية لم تنجح في تحقيق هدفها بسبب معارضة الرأي العام العراقي لتقديم أية قروض أو مساعدات للأردن وقد وضعت هذه المعارضة في المجلس النيابي حينما أبدى بعض النواب خشيتهم ان تؤدي هذه الاتفاقية الى تسهيل أعمال التهريب بين العراق واسرائيل (وهذا يعني ان الاردن يتعامل مع اسرائيل) . بينما تساءل النائب رمزي العلي عن مدى اطمئنان الحكومة العراقية الى أن مبلغ (١٥٠) ألف دينار الخاصة بالقرى الأردنية الامامية ستكون بأيدي أمينة . وأشار الى حادث قبية وسلبية الجيش الاردني قائلاً : ان الحل الناجح لمشكلة فلسطين هو اتحاد

-
- (١) مندوح الروسان : المصدر السابق ، ص ١٧٥ .
(٢) السيد عبدالرزاق الحسيني : تاريخ الوزارات العراقية ، ج ٩ ، ص ٥٨ .
(٣) المركز الوطني لحفظ الوثائق : قرارات مجلس الوزراء ، ملف ج ٩/١/١ بتاريخ ١٩٥٣/٩/٢٩م

العراق مع الاردن وقطع الايدي التي تعبت بالجيش الاردني (١) . (ويقصد بذلك جلوب) .

وعندما ازداد ضغط اسرائيل على الاردن وذلك بتكثيف هجماتها على القرى الامامية بهدف اجبار الاردن على توقيع صلح منفرد ، وتحويل اتفاقات الهدنة الى معاهدات سياسية (٢) ، أوضح العراق موقفه على لسان وزير خارجيته توفيق السويدي الذي أعلن أن العراق سيقوم بواجبه اذا ماتعرضت المملكة الاردنية الى ما يهدد سلامتها . وقد كان جواب السويدي هذا في المجلس النيابي مرسنة لانتقاد النائب رفائيل بطي الذي طالب بتكوين قوة عسكرية قوية للقضاء على اسرائيل او قطع النفط على امريكا وبريطانيا اذا استمرت في دعم اسرائيل (٣) .

وعندما تكررت الاعتمادات الاسرائيلية على قبة في اكتوبر ١٩٥٣ م ، سئل فاضل الجمالي عن موقف العراق ، فأجاب بأن العراق أبدى استعداداه لارسال جيشه فوراً ، ولكن الأردن فضلت احوالة الموضوع الى اللجنة السياسية لجامعة الدول العربية ، وتساءل النائب توفيق المختار لماذا لم يبادر العراق بتنفيذ وتطبيق معاهدة الضمان الجماعي (٤) .

وقد عقدت اللجنة السياسية اجتماعاً في عمان في ٢٤ اكتوبر ١٩٥٣ م ، وقررت زيادة مخصصات حرس الحدود من ١٤٠٠٠٠ دينار الى ١٦٠٠٠٠ دينار ، ووافقت على اقتراح لبنان وضع خطة مشتركة للدفاع لمواجهة العدوان في المستقبل ، وتقرر أن يكون نصيب العراق والسعودية ١٠٪ من هذه الزيادة ، كما وثقت الدول العربية بما فيها العراق الى جانب الاردن في مجلس الأمن وشجبت العدوان الاسرائيلي ، ولم تقبل الدول العربية باقتراح الدول الكبرى بلوم اسرائيل فقط دون معاقبة المعتدي والتعويض على الخسائر كما اقترح لبنان (٥) .

(١) محاضر جلسات مجلس النواب لعام ٥٣، ٥٤ م ، بمحضر الجلسة (١٧) بتاريخ ١٩٥٤/٤/٢ م ص ٤١٧-٤٢٣ .

(٢) Survey of International Affairs for 1953, (London 1957), PP. 136-142.

(٣) محاضر جلسات مجلس النواب لعام ٥٢/٥٣ م محضر الجلسة (١١) بتاريخ ١٩٥٣/٣/١٢ م ص ١٧٧-١٧٩ .

(٤) محاضر جلسات مجلس النواب لعام ٥٣/٥٤ م محضر الجلسة (٢) بتاريخ ١٩٥٣/١٢/٦ م ص ٨-٧ .

(٥) Survey of Int. Affairs for 1953, PP. 140-7.

ولما تجددت الاعتمادات الاسرائيلية في مارس ١٩٥٤م . علي قرية
غالين . أكد بيان جامعة الدول العربية (١٠ أبريل ١٩٥٤م) تضامن الدول
العربية مع الأردن وصرحاً علي التزام كل الوسائل اللازمة لمواجهة العدوان (١)
والتوقيع ان الدول العربية لم تتفق حتي علي وضع استراتيجية موحدة ازاء
اسرائيل ، او حتي ازاء رد عدوانها بالثورة المسلحة ، وكل ما كانت تفعله هو
ارسال المذكرات واصدار البيانات بشجب العدوان والاحتجاج الي هيئة الامم
فقط . وذلك اضعف الايمان .

وفي ٥ يوليو ١٩٥٤م . وجه الملك حسين رسالة الي الملكة الشقيقة العرب
مطالبا لتقديم المساعدة المالية والعسكرية للشورية للأردن ، قبل فوات الاوان ،
فقررت السعودية والعراق ولبنان ومصر وسوريا المساهمة ماليا في زيادة
مخصصات حرس الحدود (٢) .

ومهما يكن من امر ، فان موقف العراق تجاه الاعتمادات الاسرائيلية علي
الأردن في الفترة ما بين (١٩٥٢-١٩٥٤م) . لم يخرج عن إطار التعاون العربي
المشترك . فلم ينقره العراق بتقديم المساعدة المالية أو العسكرية . كما انفراد
يوم قدم المساعدة الي سوريا (يناير ١٩٥٦م) بدون انتظار موافقة دول الجامعة
ويبدو أن الأردن يريد اشراك كافة الأطراف العربية في استراتيجية مشكلته :
مشكلة الأمن والحماية من التيارات الاسرائيلية ، ومشكلة نقص الموارد المالية ،
والعاجية الي المساعدة من أجل التنمية : وقد حاولت ولا تزال تعمل علي حل
هاتين المشكلتين بمساعدة كافة الأطراف العربية بل والدولية .

وفي اواخر عام ١٩٥٤م ، وطولان عام ١٩٥٥م لم يأنف العلاقات العراقية
الأردنية سخطاً ثابتاً بل تزايدت بين التعاون مع العراق حيناً ومع مصر حيناً
آخر ، ويمكن تسمية هذه المرحلة بمرحلة مكرنة حلف بغداد في الأردن .

المرحلة الخامسة بضمها :

بعد أن اتجه العراق الي سياسة التعاون مع الغرب ، والتمويه لمقد حلف
بغداد . حاول اقتناع مصر بسياسته ففشل ، وحاولت مصر شيه عن عزمه
في المنفي في هذا الطريق أثناء زيارة نوري السعيد القاهرة في سبتمبر ١٩٥٤م ،
الا أنها لم تنجح في اقتناعه . فندعت مصر مجلس الجامعة العربية الي عقد اجتماع
في القاهرة في اواخر عام ١٩٥٤م لبحث الموضوع . فقررت مجلس الجامعة
العربية العمل بمهادنة القيمان الجماعي ورفض عقد احلاف مع الغرب .

(١) Survey of Int. Affairs for 1954. PP. 215-6.

(٢) علي الحافظ : العلاقات الاردنية العربية الثانية ، بيروت ١٩٧٣م ، ص ٢٠٨ .

فرضت العراق القرار بينما أيدته الاردن وحذلت العراق في موقفه (١) .
مما أثار حنق و غضب العراق على الاردن الذي اتخذ موقفا معاديا للعراق
ومؤيدا للمجموعة العربية . وتعرض الاردن لهجوم من احد النواب العراقيين
الذين اتهموا الاردن وسياسته بحوالاة المنرب والسير في ركابه (٢) .

دفع الموقف المتوتر بين الدولتين الهلالميتين، الملك حسين لزيارة بغداد لحيادة
في ١٤ فبراير ١٩٥٥م في محاولة من الملك حسين لاشاع العراق بعدم توقيع
ميثاق حلف بغداد ، ولكنه فشل . فقام بعد ذلك بزيارة الى القاهرة حيث أعلن
تأييده لموقف مصر (٣) .

ويذكر السفير الامريكاني في بغداد ان الاردن كان مصدر قلق للقصر
الملكي في بغداد ولنوري السعيد خلال الشهور الاولى من عام ١٩٥٥م ، وكان
بوري مرتابا جدا من وزير خارجية الاردن وليد صلاح ، والذي اتهمه بحجب
المعلومات عن الملك حسين وعدم تشله تطورات البباحثات التي أدت الى
اشتراك العراق وتركيا في حلف بغداد (٤)

أدى الموقف الأردني الى تغيير سياسة العراق ازاء الاردن والعماون معه
ومحاولة استمالته ، كما قامت بريطانيا وتركيا بنفس الدور العراقي تجاه
الأردن في محاولة من هذه الدول لجبر الاردن الى حلف بغداد .

وبدأت محاولات الاستقصاب بزيارة جلال بايار رئيس الجمهورية التركية
للاردن في ٣٠ اكتوبر ١٩٥٥م وأجرى محادثات مع سعيد المفتي رئيس وزراء
الاردن ، أسفرت عن موافقة الأردن للانضمام الى ميثاق حلف بغداد (٥) . وحدد
الاردن شروطه للدخول في حلف بغداد في مذكرة قدمها للسفير البريطاني

(١) حيرية قاسمية : اوراق عربي عبد الرادي الخاصة ص ٢٠٤-٢٠٥ .

(٢) محاضر مجلس النواب ، الجلسة (٧٧) بتاريخ ٧ فبراير ١٩٥٥م ص
١٥٧ .

(٣) السيد عبدالرزاق الحسني : تاريخ الوزارات العراقية ص ٩ ، ص
٢١٤-٢١٥ .

(٤) نجدة فتحي صفوت : العراق في مذكرات الدبلوماسيين الاجانب بيروت
١٩٦٩م ص ٢٣٣-٢٣٤ .

(٥) مذكرات ايدن : ترجمة خيرى حماد (القسم الثاني) بيروت ١٩٦١م
ص ١٢١ .

في عمان وهي المحافظة على الضمان الجماعي وتأييد الأردن تأييداً ، مطلقاً في مطالبته بالحقوق العربية في فلسطين(١) .

وتلقى الأردن الرد من بغداد في رسالة موقعة من نوري السعيد وعدنان مندريس ، يعدان فيها الاردن بمساعدته اقتصاديا وعسكريا في حالة اشتراكه بالحلف ، كما يذكران ان بريطانيا ستتهي معاهدة ١٩٤٨م مع الأردن، وستقدم له العون العسكري وتحميه من أي عدوان . وهذه الشروط نفسها حملها الجنرال تمبلر **Tembler** الى الاردن(٢) . ويتضح من هذه الشروط انها مخالفة للشروط الأردنية تماما ومنايرة لها مما يجعل المسء يشك في الشروط الأردنية .

وبادر الأردن على الفور بإرسال وفد الى العراق للتحايط حول المساعدات التي وعد العراق لها ، فوافق العراق على تحويل المشاريع الأردنية والتي كان قد اتفق عليها في عهد وزارة الجمالي في عام ١٩٥٣م(٣) .

وخلال وجود الوفد الأردني في بغداد ، وصل الجنرال تمبلر الى عمان في اوائل ديسمبر ، وبدأ محادثاته مع المسؤولين الأردنيين في جو مشوب بالتوتر ، حيث قامت المظاهرات منذ ١٤ نوفمبر احتجاجاً على محاولات اشراك الاردن في حلف بغداد ، والتي كانت الحكومة على وشك قبول الميثاق . ولكن المظاهرات ازدادت عنفا واشتدت بوصول تمبلر ، فاستقال الوزراء الفلسطينيين من الوزارة ، فأحدث ذلك أزمة وزارية انتهت بتشكيل هزاع المجالي وزارته في ١٥ ديسمبر ، وأعلن ان المحادثات ستستأنف في الوقت المناسب ، ولكن التظاهرات أسقطت حكومة المجالي فأعلن ابراهيم هاشم الذي خلفه ان الاردن لن ينظم الى الحلف . واتهم المجالي السعودية ومصر في اثاره الاضطرابات(٤) . ولم يكن يدور في خلد المجالي ان ثورة ١٤ تموز في العراق كشفت عن مبالغ الاموال العراقية التي دفعت له بشأن ادخال الاردن حلف بغداد(٥) .

(١) على المحافظة : المصدر السابق ، ص ٢٣١-٢٣٢ .

(٢) السيد عبدالرزاق الحسني : تاريخ الوزارات العراقية ج٩ ، ص ٣٢٣ .

(٣) ممدوح الروسان : المصدر السابق ص ١٨١ .

(٤) Lenzowski, G : Op. Cit., PP. 385-87, 453.

(٥) محكمة الشعب ، ج٤ ، بغداد ١٩٥٩م . ص ١٣٦١-١٣٦٢ وانظر كذلك محاضر مجلس النواب لعام ١٩٥٦/١٩٥٧م ص ١٠٤ .

وعلى اثر تدهور الموقف في الأردن (طلب الملك حسين ارسال قوات عراقية فوافقت الحكومة العراقية) على ذلك ، وطلبت من الحكومة الانجليزية الضغط على مصر والسعودية لوقف تدخلها في الأردن . فاستجابت كل من السعودية ومصر للطلب الانجليزي . وهدأت الاحوال في الاردن(١) .

وشهد عام ١٩٥٦م تأرجعا في السياسة الأردنية ، فكانت خلال النصف الاول منه ميالة ومتعاونة مع مصر ، بينما تعاونت في النصف الثاني منه مع العراق . فبعد ان كان التقارب العراقي الاردني قد وصل الى درجة الالتحام في اواخر عام ١٩٥٥م ، عادت الاردن اثر انتفاضة حلف بغداد تقترب نحو القاهرة دون ان تنسى بغداد .

وفي فبراير ١٩٥٦م ، أوفد الأردن رئيس وزرائه سمير الرفاعي يرافقه رئيس الديوان الملكي بهجت التلهوني الى بغداد في مهمة رسمية لرأب الصدع وجمع الشمل بهدف توحيد الجهود في مواجهة الخطر الصهيوني . ولكن مهمته في العراق قد باءت بالفشل ولم تلق ترحيبا في القاهرة (٢) .

وتابع الوفد الأردني مهمته فقام بزيارة الى القاهرة . وحاول التوفيق بين العراق ومصر ، وتناولت المحادثات الأردنية المصرية دعوة الملك حسين الى اجتماع الملوك والرؤساء العرب في عمان بغية جمع الشمل ، وتوحيد الجهود في وجه الخطر الاسرائيلي ، وكذلك بحث موضوع المساعدة السورية المصرية السعودية التي عرضتها هذه الدول على الاردن لمنعه من دخول حلف بغداد . وقد اشترطت مصر عدة شروط لتلبية دعوة الملك حسين ، أهمها تجميد حلف بغداد واعلان كل ما يبحث في الاجتماع على الراى العام دون الاكتفاء ببيان مشترك يغطي اختلاف وجهات النظر(٣) .

وايما كان الامر ، فان معركة حلف بغداد قد أدت الى انقسام العالم العربي ، في وقت كان يواجه فيه التحديات الاستعمارية والصهيونية ، وهو في أمس الحاجة الى توحيد كافة طاقاته وامكاناته لمواجهة تلك التحديات الشرسة والتي تستهدف القضاء عليه . فقد تدهورت العلاقات بين العراق وبقية الدول العربية اثر اشتراك العراق في حلف بغداد الاستعماري .

(١) مذكرات ايدن : القسم الثاني/ص ١٢٧-١٢٨ .

(٢) جريدة الزمان : ١٩٥٦/٢/٧ .

(٣) وزارة الخارجية : ملف ع/٢٠٠٤/٢٠٠٤/١٤ كتاب السفارة العراقية في القاهرة رقم ١٠/٢/١٧٥ بتاريخ ١٩٥٦/٢/٢٥ .

وتأثرت علاقات الاردن بالعراق بصفة خاصة بتأثير هذه المعركة (حلف بغداد) .
وقد شعر الملك حسين ان حكام العراق الهاشميين يطمعون في السيطرة على
العراق والاطاحة بعرشه ، لذلك كان يقيم علاقات متوازنة مع العراق
من جهة ، ومع كل من مصر والسعودية وسوريا من جهة اخرى لكي يحافظ
على كيانه ولا يهدده أحد في حكمه .

وعلى العموم ، فقد بلغت سياسة التقارب الأردني المصري ذروتها
بظرد الجنرال جلوب باشا في مطلع مارس ١٩٥٦م ، وقد أيدت الدول
الثلاث (مصر والسعودية وسوريا) موقف الاردن واستعدادها للوقوف الى
جانبه ومده بالمساعدات (١) . وهكذا فان الشعب الأردني الذي تأثر بزعامة
عبد الناصر وأنكاره التوهمية ، قد نجح في منع الاردن من الاشتراك
في حلف بغداد وظرد جلوب باشا اجراء داخليا ، واعتبر كذلك أن الحكومة
العراقية ستساعد الأردن ماديا وعسكريا (٢) .

والواقع أن الملك حسين كان يخشى كذلك من سيطرة السعوديين
والمصريين عليه ، ويرغب في الاحتفاظ بصداقة بريطانيا كما عبر في مقابلة
له مع السفير البريطاني في عمان . فاستجابت بريطانيا لرغبته اذ خشيت
ضياع حكم الحسين وبالتالي ضياع حكم العراق ايضا . لذا ، حاولت بريطانيا
التوفيق بين العراق والاردن وعقد اجتماع بين الملكين الهاشميين وأسفر عن
نتائج مرضية لكلا الجانبين (٣) . وفي الوقت نفسه رفض الملك حسين دعوة
من الرؤساء الثلاث لتلا اجتماع بهم ولكنه ربح بالمنعونة العربية (٤) .

وكان العراق يرغب في ارسال قوات عراقية الى الاردن بحجة حمايته من
أي عدوان اسرائيلي ، ولكن الدول العربية بشكل عام رفضت ذلك . كما أن
الاردن رفض الالتزام - كما اشرنا سابقا - بالوقوف الى جانب أحد من

(١) Survey of International Affairs for (1955-56), P. 297-98.

(٢) محاضرات مجلس النواب ، الجلسة ٢٥ ، بتاريخ ١٣/٣/١٩٥٦م
ص ٤٦٢ - ٤٦٤

(٣) مذكرات أيدن : القسم الثاني ص ١٣٥-١٣٨ .
Survey of International Affairs for 1956, P. 29-37. (٤)

قررت الدول الثلاث تقديم مساعدة للاردن على ان تدفع السعودية مليون
ريال ، وتدفع كل من مصر وسوريا مئة الف جنيه استرليني للحرس
الوطني . على المحافظة : المصدر السابق ص ٢٥٠-٢٥١ .

المعسكرين ، ولذا عاد الى مغازلة القاهرة ، فهو يريد أن يوازن بين علاقته بين سوريا ومصر من جانب والعراق من جانب آخر . ويريد أن يظهرها لأسرة الهاشمية موجودة في الميدان العربي وهي مستعدة لحمايته من أى اضطرابات داخلية رغم حذره منها وعدم الرغبة فيه لدى الحكام بغداد الهاشميين (١) . وهكذا نجح الملك حسين في توقيع ميثاق دفاعي مشترك بينه وبين مصر في ٦ مايو ١٩٥٦ م ، وصدر بيان مشترك بذلك يحدد التعاون المشترك وتوحيد القوات المسلحة (٢) .

أوضح العراق سرقته على لبنان وزير خارجيته برهان الدين باش اعيان الذي قال : اننا نرحب بكل خطوة ترمي الى التعاون بين الاقطار العربية ، على ان تكون هذه الخطوة عملية وواقعية ولا تؤدي الى احداث البلبلة او تفكيك الصنوف (٣) . ولبي هذا القول انعام بن السراق ابايان المشترك بأنه قد يؤدي الى احداث الفرقة اكثر مما يؤدي الى شيء عملي ايجابي بالنسبة لاسرائيل .

ولكي يطمئن الملك حسين العراق ويزيل شكوكه تجاه الميثاق الجديد ، اغتنم فرصة اخلاء بريطانيا لقاعدة المفرق ، فتوجه الى العراق طالبا معونته باحياء وبحث معاهدة الدفاع والامانة لعام ١٩٤٧ م . وقام وفد عسكري اردني برئاسة بشاد وابيري مساعداً مع السراويلين ، فوصل بعدها الطرفان الى عدة مقررات عسكرية تنفيذية للدفاع عن الاردن في حالة وقوع اعتداء اسرائيلي (٤) . ويبدو ان اسرارات العسكرية بموجب معاهدة ١٩٤٧ م كان هدفها قبل كل شيء مواجهة الاحداث الداخلية في الاردن بسبب الانتخابات النيابية .

وفي ١٤ سبتمبر ١٩٥٦ م ، عقد مؤتمر الجبائية بين الملكين الاردني والعراقي ، أعقبه سفر وفد عسكري الى الاردن ليقوم بتنفيذ الالتزامات العسكرية التي تلخص بوضع استراتيجية عسكرية موحدة وقيادة واحدة . وفي هذه الاثناء شملت قيادة ثنائية بين الاردن وسوريا رافقها تجميد هيئة

(١) مصدرج الرومان : المصدر السابق ص ١٨٧ .

(٢) Survey of International Affairs for 1956, P. 399.

(٣) جريدة الزمان ، ١٩٥٦/٥/٦ م .

(٤) مجلة الحوادث اللبنانية ، ١٩٥٦/١/١٠ م .

الركن المراقية (١) •

ولم يكن هدف الخطة العراقية مواجهة العدو الاسرائيلي ، وانما تخليص الأردن من الشيوعية وهذا ما أبلغه نوري السعيد للسفير الامريكي في ٢٠ سبتمبر ١٩٥٦م لابلأغ ذلك الى العدو الاسرائيلي (٢) • ولكن اسرائيل لم تقبل بهذا فهاجمت إحدى القرى الاردنية ، وبادر الاردن بطلب النجدة من العراق • فارسل وزير خارجيته عونسي عبدالهادي الى بغداد الذي أجرى معادثات مع المسؤولين العراقيين الذين أعلنوا أن العراق غير مستعد لتقديم العون المالي ، ولكنه مستعد لتقديم العون الدبلوماسي لدى بريطانيا وأمريكا وباكستان وذلك لتوفير المساعدات العسكرية من الاولى وضمان حياد اسرائيل من الثانية والمشاركة في الدفاع عن الاردن من الثالثة • كما أوضح نوري السعيد عدم رضاه عن الوضع في الاردن ، واتهم توفيق ابو الهدي ببث الشرقة بين البلدين (٣) • وقد أيدت الحكومة الأمريكية خطة العراق ، وأعلنت بريطانيا عن استعدادها لدعم الجيش الاردنسي والعراقي بالمساعدات العسكرية اللازمة • وعبر الملك حسين عن استيائه وعدم رضاه عن المعادثات (٤) •

استمرت جهود نوري السعيد بتأييد ودعم بريطانيا لادخال قوات عراقية الى الاردن للتعليولة دون تحول الانتخابات لصالح مصر وسوريا • وحاول نوري - عبر السفير الاسرائيلي - ان يقنع اسرائيل بان دخول القوات العراقية الى الاردن سيحول دون ايجاد اتصال بري بين مصر وسوريا يؤدي الى تطويق امرائيل ، وأعلن عن عزمه الوصول الى تسوية حقيقية مع اسرائيل وفقا لقرارات الامم المتحدة (٥) •

وفي نفس الوقت ، حاول ايدن اقناع فرنسا بدعم الخطة البريطانية حول ادخال قوات عراقية الى الاردن لتوجيه ضربة مباشرة الى ناصر مما يضطره الى المفاوضة من أجل تسوية سلمية مرضية لمشكلة قناة السويس • ولكن

(١) مديرية التوجيه والاذاعة ، العراق في خدمة العرب ، بغداد ١٩٥٧م •
ص ٢١-٢٢ •

(٢) والدماز غولن : عراق نوري السعيد ، بيروت ١٩٦٥م ، ص ٢٣٦ •

(٣) اوراق عونسي عبدالهادي الخاصة ، ص ٢١١ - ٢١٤ •

(٤) المصدر السابق •

(٥) ميشيل ابونيدس : فرق تخسر ، ترجمة خيرى حماد ، بيروت ١٩٦١م

ص ١٩٨ - ٢٠٠

فرنسا كانت ترى أن الضربة القاضية يمكن أن توجه بواسطة اسرائيل وليس عن طريق الانتخابات في الاردن (١) .

ومما يجدر ذكره ان الحركة الوطنية في الاردن قد نجحت في الانتخابات وشكلت حكما وطنيا برئاسة سليمان النابلس ، وسمح للأحزاب والحريات العامة بالعمل ، وعملت الحكومة الاردنية بالعمل جنبا الى جنب مع كل من مصر وسوريا وتأييدهما . وان كانت تساير العراق خشية تفاقم الخلافات بينهما .

وأبلغ نوري السعيد السفير الامريكى بدخول القوات العراقية الى الاردن يوم ١٥ أكتوبر ، ورجاه ابلاغ اسرائيل بذلك ، وتمهد بان الجيش العراقي سوف يشتبك في اعمال عدوانية ضد اسرائيل (٢) . ولكن اسرائيل لم تأبه لهذه الطلبات ، واستمرت في اعتداءاتها على القرى الاردنية

وفي ١٤ أكتوبر ١٩٥٦ ، عقدت الوزارة الاردنية اجتماعا طارئا حضره وفد عراقي مؤلف من الامير عبدالاله وجميل المدفعي رئيس مجلس الاعيان ونائبه احمد مختار بابان والفريق رفيق عارف رئيس الاركان وعبدالله بكر رئيس الديوان الملكي . وتقرر في هذا الاجتماع ان يتقدم الاردن بطلب المساعدة العسكرية من العراق ، وحددت هذه المساعدة بفرقة كاملة مع القوات المساندة لها ، وقوة جوية تحشد على الحدود العراقية الاردنية تكون على أهبة الاستعداد للدخول بطلب من الاردن . وقد وافق مجلس الوزراء الاردني على هذه الاتفاقية شريطة ان تكون القوات العراقية تحت امرة القيادة العامة الاردنية وهيئة الاركان المشتركة بمجرد دخولها الى الاردن (٣) .

فلما قامت اسرائيل باعتداءها على مصر في ٢٩ أكتوبر ١٩٥٦ م ، ارسلت الحكومة الاردنية . بالحاح من السفير العراقي في عمان - مذكرة الى السفارة العراقية لدعوة القوات العراقية لدخول الاردن . واستجاب العراق لطلب الاردن . فأرسل قواته الى الاردن ودخلته يوم ٢٠ نوفمبر ١٩٥٦ م وفي

(١) أرسكين تشايلدرز : الطريق الى السويس ، ترجمة خيرى حماد ،

بيروت ١٩٦٢ م ، ص ٢٧١ - ٢٧٢

(٢) والدمار غولن : المصدر السابق ، ص ٢٣٦

(٣) صالح صائب الجبوري : محنة فلسطين وأسرارها السياسية والعسكرية

بيروت ١٩٧٠ م ، ص ٤١٩

نفس الوقت وصل وفد عراقي رسمي واجرى مباحثات مع المسؤولين في الحكومة الاردنية حول أهداف وجود القوات العراقية في الاردن من ناحية ، وتشكيل القيادة التي تتولى الاشراف عليها من أجل تحقيق مهمتها . وكانت وجهة نظر العراق ترمى الى قصر مهمة القوات العراقية على الدفاع عن الاردن ضد أي عدوان اسرائيلي . ولم يتفق الطرفان على تشكيل قيادة مشتركة تكون مستقلة في ادارتها عن أي دولة . فالمراق كان يهدف الى ان تكون القوات العراقية والاردنية تحت امرته ، بينما كانت الاردن تريد الابقاء على استقلالية هذه القوات عن أي تأثيرات سياسية ، ورشح الاردن اللوام على العياري قائدا عاما لهذه القوات ، الا ان الوفد العراقي قد غادر عمان دون ان يحقق الهدف من زيارته بخصوص القيادة المشتركة (١) . وحقيقة الامران وجود القوات العراقية في الاردن لم يكن للدفاع عن الاردن ، بل للقضاء على الحكم الوطني اولا والسيطرة على الاردن ثانيا .

وعندما أذيعت أخبار المؤامرة العراقية على سوريا بهدف السيطرة عليها ، سارع الاردن بطلب سحب القوات العراقية من أراضيه ، ولكن العراق تلكأ وحاول اقناع الاردن - دون جدوى - ببقاء القوات ، الا ان الاردن أمر على موقفه بحجة ان الموقف العالمي تحسن ، ولا حاجة لوجود هذه القوات في الاراضي الاردنية (٢) . وتم سحبها بالفعل في ديسمبر ١٩٥٦م .

أثار الموقف الاردني ردود فعل مختلفة في العراق ، فقد تقدم عدد من النواب الموالين للحكومة وطالبوا في مجلس النواب العراقي بضم الاردن الى العراق . غير ان نوري السعيد وبقية النواب عارضوا هذه الخطوة (٣) .

وعلى أثر توقيع اتفاقية المعونة المالية العربية للاردن في ١٩ يناير ١٩٥٧م ، استاء العراق من ذلك ، واتهم حكومة سليمان النابلسي الوطنية بانها لاتعمل لصالح البلاد (٤) . والواقع ان العراق ساءه موقف حكومة الاردن الوطنية التي قبلت بالمعونة العربية من مصر وسوريا والسعودية بدلا من المعونة البريطانية ، هذا فضلا عن موقف الحكومة الاردنية الذي ينسجم مع موقف الشعب الاردني الوطني التحرري المؤيد للدول العربية المتحررة

-
- (١) ممدوح الروسان : المصدر السابق ، ص ١٩٤ - ١٩٥ .
 - (٢) مديرية التوجيه والاذاعة : المصدر السابق ، ص ٣٤ - ٣٨ .
 - (٣) السيد عبدالرزاق الحسني : تاريخ الوزارات العراقية ج١٠ ، ص ١٢٢ .
 - (٤) جريدة الزمان ، ٢١/١/١٩٥٧م .

وخاصة مصر وسوريا . ولذلك عملت حكومة العراق على الاطاحة بالحكم الوطني في الاردن بالتعاون مع الدول والقوى الاجنبية .

وفي ابريل ١٩٥٧ ، اطاح انقلاب عسكري بحكومة النابلسي الوطنية في الاردن ، وذلك وفق تخطيط امبريالي استعماري صهيوني ، فوجه الملك حسين دعوة رسمية الى العراق لنجدة الاردن وارسل قوات عراقية الى المفرق ، قلبى العراق الدعوة وارسل القوات ، وأعلن نوري أنها للدفاع وليست للاعتداء(١) . ويبدو ان الهدف من ارسال القوات العراقية هو لكبح وسحق اى انتفاضة وطنية يمكن ان يقوم بها الشعب لاعادة الحكم الوطني في الاردن . ويؤكد ذلك موقف الشعب العراقي الوطني الذي اصدر بياناً عن اللجنة الوطنية العليا لجبهة الاتحاد الوطني في العراق معلناً تأييده للشعب الاردني ووصفه ماجرى بالاردن بالمؤامرة الاستعمارية . وأيد مطالب مؤتمر الاحزاب الوطنية في الاردن(٢) .

وهكذا عادت السياسة الاردنية الى سيرتها التقليدية متعاونة مع العراق ، وتأكيداً لمسيرة التعاون والتقارب بين البلدين الهاشميين ، قام الملك حسين يرافقه رئيس وزرائه ابراهيم هاشم ووزير خارجيته مسمير الرفاعي بزيارة الى بغداد ، تباحث فيها مع المسؤولين العراقيين حول تدعيم العلاقات بين البلدين في كافة المجالات(٣) . واستمرت العلاقات بين الطرفين تسير في طريق التعاون حتى وصلت الى مرحلة الاتحاد .

مرحلة الاتحاد العربي :

شهدت الفترة التي سبقت اعلان قيام الجمهورية العربية المتحدة عدة لقاءات بين الملك فيصل والملك حسين ، وما كاد عبد الناصر يعلن قيام الجمهورية العربية المتحدة في الاول من فبراير عام ١٩٥٨ م ، حتى سارعت عمان الى الاتصال ببغداد لدراسة الموقف . فأرسل الملك حسين رسالة الى الملك فيصل الثاني يدعوه فيها الى التوجه الى عمان . قلبى الملك فيصل الدعوة وتوجه

(١) Marlow, John : Arab Nationalism and British Imperialism, (London 1961), P. 150-51.

(٢) فاضل حسين : تاريخ الحزب الوطني الديمقراطي ، بغداد ١٩٦٣ ص ٣٨٩ .

(٣) السيد عبدالرزاق الحسني : تاريخ الوزارات العراقية ج ٨ ، ص ١٤٣-١٤٥ .

الى عمان في ١١ فبراير ١٩٥٨ يرافقه وزيراً المالية والعدلية ، ولحق بهم الامير عبد الاله في ١٣ فبراير . وتباحث الطرفان بشأن توحيد البلدين وانتهى الاجتماع باعلان قيام الاتحاد العربي بين العراق والاردن ، والذي جاء تنويجا لاهداف الثورة العربية الكبرى كما اشار البيان (١) .

ويتكون ميثاق الاتحاد من اثنتي عشرة مادة ، تضمنت احتفاظ كل دولة بشخصيتها الدولية المستقلة وبسيادتها على اراضيها وبنظام الحكم القائم فيها ، ومراعاة كل دولة للمعاهدات والمواثيق الدولية ، هذا فضلا عن تنفيذ كافة الاجراءات الكاملة في توحيد السياسة الخارجية والعسكرية والثقافية والجمركية . وتتولى شئون الاتحاد حكومة اتحادية تؤلف من مجلس تشريعي منتخب من مجلس الأمة في البلدين بعدد متساو ، وسلطة تنفيذية تتولى السلطة وفق دستور الاتحاد ، وتكون عمان وبغداد مقر الحكومة الاتحادية لمدة ستة أشهر من كل عام . ويكون ملك العراق رئيسا لحكومة الاتحاد وينوب عنه ملك الاردن . أما علم الاتحاد فهو علم الثورة العربية (٢) .

وأعقب ذلك زيارة وفد أردني رسمي الى بغداد لوضع دستور للاتحاد ، واتفق الطرفان بوضع دستور للاتحاد المذكور ، والذي ترك الباب مفتوحا لأية دولة عربية ترغب في الانضمام اليه . كما تشكلت أول حكومة اتحادية برئاسة نوري السعيد ونائبه ابراهيم هاشم وتوفيق السويدي وزير الخارجية ونائبه خلوصي الخيري وسليمان طوقان وزيرا للدفاع وسامي عبدالفتاح نائبا له ، وعبدالكريم الأزري وزيرا للمالية (٣) .

والسؤال الذي يطرح نفسه الان ، لماذا لم يتردد العراق ويحجم عن هذه الخطوة كما فعل في السابق ؟ والجواب هو ان الدول الغربية وخاصة بريطانيا وأمريكا كانت تعارض الاتحادات السابقة أيدت هذه الخطوة لاقامة نوع من التكتل الاقليمي لمواجهة المد القومي الواسع الذي تمثل في قيام الجمهورية العربية المتحدة والتي حظيت بتأييد الجماهير الشعبية العربية . ولذا فان الولايات المتحدة الامريكية قد تكفلت بعدم معارضة اسرائيل واقناعها بعدم تدخلها .

(١) السيد عبدالرزاق الحسيني : تاريخ الوزارات العراقية ج ١٠ ، ص ١٩١ .

(٢) السيد عبدالرزاق الحسيني : تاريخ الوزارات العراقية ج ١٠ ص ١٩٣-١٩٥ .

(٣) توفيق السويدي : مذكراتي . نصف قرن في تاريخ العراق والقضية العربية ص ٥٧٨-٥٨٢ .

وقد أيدت المملكة العربية السعودية الاتحاد الهاشمي اثر تحسن علاقاتها مع البلدين ، فأرسل الملك سعود برقية تهنئة ببارك فيها الاتحاد ، وزار وفد أردني عراقي مشترك الرياض في ٢٥ مارس ١٩٥٨ لدعوة المملكة العربية السعودية الى الاتحاد ولكن العاهل السعودي اعتذر(١) .

أما بالنسبة لاسرائيل فلم تثر ازمة هذه المرة كالأزمة التي أثارها عام ١٩٥٦م عند بحث موضوع التعاون العسكري بين العراق والاردن ، وأن اسرائيل كانت تخشى انضمام الاردن الى الجمهورية العربية مما يشكل تهديدا اكبر من اتحاد الاردن مع العراق ، لان الاتحاد الجديد سوف يصرف جهوده لمقاومة الجمهورية العربية المتحدة وليس مواجهة اسرائيل(٢) .

ولكن بريطانيا كانت تعمل على التوفيق بين البلدين واتحادهما خشية انضمام الاردن للجمهورية العربية المتحدة الامر الذي يعنى تورط العراق مباشرة والذي سيكون مدعوما من حلف بغداد(٣) .

وعلى الصعيد الشعبي في كلا البلدين ، فقد قبل الاتحاد بوجوم شديد وفتور كبير ، فلم تكن ثمة حماسة في ميلاده كما قبل ميلاد الجمهورية العربية المتحدة ولم تنظم مظاهرات مؤيدة او معارضة للاتحاد . ويعزو كيرك ذلك الى ان الطبقة المثقفة في البلدين كانت مؤيدة لعبد الناصر والجمهورية العربية المتحدة(٤) .

وعلى العموم ، فان الاتحاد لم يكن اتحادا شعبيا بل كان اتحاد حكومات هدفه تقوية البيت الهاشمي في كلا القطرين . فالاتحاد العربي الهاشمي كان يفتقر الى عنصر التشريع لدى الناس ، فلم يشبع رغبات الناس من حيث الاصلاح والروح الوطنية المتأججة التي كانت تسود الاتحاديين مصر وسوريا والذي تميز بطاقاته في الحقلين الاجتماعي والقومي . ولذا نجد أن الشباب القومي في البلدين كانوا يجذبون الانضمام الى الجمهورية العربية المتحدة(٥) .

(١) السيد عبدالرزاق الحسني : المصدر السابق ص ١٩٩ .

(٢) ميشيل ايونيدس : فرق تخسر ، ص ١٧٩ .

(٣) The times, 15 Feb., 1958.

(٤) Kirk, G : A Short History of the Middle East, (London 1966, P. 229).

(٥) فيليب حتى : خمسة الاف سنة من تاريخ الشرق الاردني القديم بيروت ١٩٥٩ ، ص ٢٥٠ .

وايا ما كان الامر ، فقد واجهت الاتحاد مشكلات أهمها المشكلة المالية التي بدأ العراق ينوء بحملها منذ اللحظة الاولى وهو تدبير ميزانية الاتحاد ، فحاول العراق الحاق الكويت بالاتحاد ولكن محاولاته باءت بالفشل(١) .

وعلى العموم ، فان مشاريع الاتحاد الهاشمي لم تكن من ضمن المخطط القومي لتوحيد العرب ، بل كانت من خارجه لتعرقله أحيانا أو لتعديه على الأقل فهي لم تكن خطوة في طريق الوحدة بقدر ما كانت عائقا في طريقها . ولم يكن الاتحاد الهاشمي محاولة لضرب حركة الوحدة العربية المتمثلة في قيام الجمهورية العربية المتحدة ، ويؤكد ذلك مناصبة الاتحاد الهاشمي العداء للجمهورية العربية المتحدة(٢) .

ومهما يكن من امر ، فان عمر الاتحاد لم يتجاوز خمسة اشهر اذ انهار وانتهى بسقوط النظام الملكي في العراق اثر قيام ثورة ١٤ تموز ١٩٥٨م . وادى ذلك الى قطع العلاقات بين البلدين . وظلت هذه العلاقات يسودها الشك والحذر .

ومن استعراضنا السابق نجد ان العلاقات الأردنية العراقية كانت تتأرجح ما بين التعاون والتقارب والاتحاد تارة وبين التوتر والخلاف تارة أخرى . ويعزى ذلك الى الريبة والشك الذي كان يغلف العلاقات وأطماع كل فريق في السيطرة على الآخر ، وبخاصة اطماع العراق في الاردن ، مما جعل حكومة الاردن تميل نحو الاطراف العربية الاخرى المناوئة للعراق لايجاد نوع من التوازن بهدف المحافظة على النظام الحاكم في الاردن .

(١) مذكرات توفيق السويدي ، ص ٥٨٢ .

(٢) أنيس صايغ : الهاشميون وقضية فلسطين ، ص ٢٩٣ ، ٢٣٠ .